

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في تشاد لعام 2015

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على الفصل بين الدين والدولة ويكفل حرية العقيدة والمساواة أمام القانون بدون تمييز مبني على الديانة. ويحظر "الدعاية الطائفية" التي تقوض الوحدة الوطنية. قام رئيس الوزراء، لأسباب أمنية، بحظر ارتداء النقاب عقب تفجير انتحاري وقع في انجمينا في 15 يونيو/حزيران. وقد أدلى الرئيس بتصريحات علنية تهدف لتعزيز التسامح الديني.

كما أصدر القادة المسيحيون والمسلمون عدة تصريحات لدعم الحظر على النقاب. تم عقد اللقاء السنوي السادس بين المجموعات الدينية المسيحية والإسلامية التي تشكل المنتدى الإقليمي للحوار بين الأديان في اليوم السنوي للصلاة والعفو الذي يهدف إلى تشجيع التعاون بين الأديان وتقليل العنف؛ وعقدت عدة لقاءات لتعزيز التسامح الديني. استمر القادة الدينيون المسلمون، والروم الكاثوليك، والبروتستانت في بذل المساعي المشتركة لتعزيز التسامح الديني والتعايش السلمي مع اللاجئيين والعائدين من جمهورية أفريقيا الوسطى.

واحتفظ السفير الأمريكي وممثلو السفارة بحوار مع الحكومة حول الحرية الدينية. كما حافظت السفارة الأمريكية أيضاً على الحوار مع الزعماء الدينيين واستمرارية برامج التوعية مع القادة المسلمين وقادة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والبروتستانتية. وقام السفير باستضافة مأدبة إفطار للقادة الدينيين، بمن فيهم المسيحيون والمسؤولون الحكوميون، ناقش خلالها الحاضرون مسألة الحرية الدينية والتسامح.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 11,6 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2015). ووفقاً للإحصاء العام الثاني للسكان (في عام 2009) يبلغ عدد السكان المسلمين حوالي 58 بالمائة، والروم الكاثوليك 18 بالمائة، والبروتستانت 16 بالمائة، أما الباقون الذين تبلغ نسبتهم 8 بالمائة فيمارسون المعتقدات الدينية للشعوب الأصلية. ويتبع معظم المسلمين الطريقة الصوفية التيجانية. وهناك أقلية من المسلمين تتمسك بمعتقدات ذات صلة بالوهابية أو السلفية. وأكثر من نصف السكان بقليل هم من الروم الكاثوليك. أما معظم البروتستانت فهم أعضاء في الجماعات المسيحية الإنجيلية. وهناك أيضاً مجموعات صغيرة من البهائيين وشهود يهوه.

يدين معظم الشماليين بالإسلام، بينما يعتقد معظم الجنوبيين المسيحية أو ديانات الشعوب الأصلية؛ إلا أن التوزيع الديني يختلط في المناطق الحضرية.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة لحرية الدينية

الإطار القانوني

يكفل الدستور حرية العقيدة والمساواة أمام القانون بدون تمييز مبني على الديانة. وينظم القانون تلك الحقوق فيما خلا بعض المحدوديات المتعلقة بحقوق الآخرين والدواعي "الاحتامية" لحماية النظام العام والأخلاق.

CHAD

ينص الدستور على أن الدولة علمانية ويكفل الفصل بين الدين والدولة. ويحظر "الدعاية الطائفية" التي تنتهك الوحدة الوطنية أو الطبيعة العلمانية للدولة.

ويتعين على جميع الجمعيات الدينية أو غير الدينية، وفقاً للقانون، التسجيل لدى وزارة الداخلية والأمن العام. كما يتعين على الجمعيات إظهار قائمة بجميع الأعضاء المؤسسين ومناصبهم في المنظمة، والسيرة الذاتية للأعضاء المؤسسين مع صور من بطاقات الهوية الخاصة بهم، ومحضر بالجلسات الخاصة بلقاءات التأسيس، وخطاب إلى الوزير يحتوي على طلب للتسجيل، والمصدر الرئيسي لدخل المنظمة، وعنوان المنظمة، ونسخة من اللوائح والإجراءات السارية، والوثائق القانونية للمنظمة. تقوم الوزارة بعمليات تحقيق في خلفية الأفراد لكل عضو مؤسس وتصدر تصريحاً مؤقتاً لمدة 6 شهور قابلاً للتجديد لتمكين المنظمة من ممارسة نشاطاتها وذلك لحين إصدار الموافقة والتصريح النهائي. وفي حالة فشل مجموعة في التسجيل، قد تقوم الوزارة بحظر المجموعة مع السجن لمدة تتراوح بين شهر وسنة، ومع دفع غرامة قدرها 50,000 إلى 500,000 فرنك أفريقي (أي ما يعادل 83 إلى 830 دولار). لا تُعتبر المنظمات غير المسجلة كيانات قانونية ولا يمكنها فتح حسابات مصرفية أو القيام بالتعاقد. ولا يمنح التسجيل أفضليات بالنسبة للضرائب أو ميزات أخرى.

وينص الدستور على أن يكون التعليم العام علمانياً. تحظر الحكومة التعليم الديني في المدارس العامة ولكن تسمح للجماعات الدينية بتشغيل مدارس خاصة.

وينص الدستور على إلزامية الخدمة العسكرية ويحظر التذرع بالمعتقدات الدينية "لتحاشي الإجراءات الواجبة التي تقتضيها المصلحة الوطنية". إلا أن الحكومة لا تفرض تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية.

ويشرف مكتب مدير الشؤون الدينية والتقليدية على المسائل الدينية، ويخضع لإشراف وزارة الداخلية والسلامة العامة. والمكتب مسؤول عن التوسط للتحكيم في النزاعات بين المجتمعات المحلية، ويقوم بالإبلاغ عن الممارسات الدينية، والتنسيق لزيارة الأماكن الدينية المقدسة، وضمان الحرية الدينية.

وبحسب لوائح المجلس الحكومي الذي يشرف على توزيع عائدات البترول، يتشارك القادة المسلمون والمسيحيون بالتبادل في قيادة المجلس بالتناوب.

ممارسات الحكومة

وفقاً للتقارير الدولية، قامت الحكومة، عقب حظر سابق صدر في 15 أكتوبر تشرين الأول، باعتقال 62 امرأة لارتداء النقاب. تم تعريم النساء 100,000 فرنك أفريقي (166 دولار) وتم إطلاق سراحهن، رغم أن السلطات أعلنت أنهن سيتعرضن للإتهام بالتواطؤ إذا تم القبض عليهن مرة ثانية.

وبعد الهجوم الذي شنته جماعة بوكو حرام على انجمينا في 15 يونيو/حزيران باستخدام مفجر انتحاري يرتدي النقاب، التقى رئيس الوزراء كالزويبي بايمي ديبية مع القادة الدينيين لإبلاغهم بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة رداً على قضية حظر النقاب على وجه الخصوص. وقد صرح رئيس الوزراء للقادة الدينيين بأن "ارتداء النقاب هو أمر محظور بشكل صارم في جميع أراضي الوطن"، كما طلب من الزعماء الدينيين توعية أتباعهم بالإجراءات التي تم اتخاذها من جانب الحكومة. وفقاً لوسائل الإعلام المحلية، صرح القادة

CHAD

الدينون من المسلمين والكنيسة الكاثوليكية والإنجيلية بدعمهم لقرار رئيس الوزراء كما أعلنوا العزم على رفع مستوى الوعي وإيضاح أهمية الحظر على ارتداء النقاب.

وفي 13 يوليو/تموز، صرح وزير الإدارة الإقليمية والسلامة العامة عبد الرحيم بيرام حامد للقادة الدينين ووكالات الأمم المتحدة بأن حظر النقاب كان بين سلسلة إجراءات تم اتخاذها لمكافحة الإرهاب. وقد حث عبد الرحيم القادة على "تنقيف أتباعهم" بالنسبة لإجراءات حظر ارتداء أي غطاء يحجب الوجه. وقد أكد الوزير على الحاجة للتعاون مع قوات الأمن في الحرب ضد بوكو حرام وقال: "أن أتباع تلك الطائفة ليسوا فقط غرباء ولكن بعضهم من مواطنينا، وقد تجندوا بطريقة عمياء لأغراض سادية". ووفقاً لتقارير الإعلام المحلي، اتفق القادة الدينون مع الحكومة بأن ارتداء النقاب هو مصدر لزعزعة الأمن، حيث أن ارتدائه من شأنه أن يخلق وسيلة تمويه.

وفي خلال اللقاء المنعقد في 18 يوليو/تموز في أم جرس، بمنطقة إندي الشرقية، صرح الرئيس إدريس ديبي إتنو للسلطات الدينية والإدارية والتقليدية، بما في ذلك 10 أفراد من المجلس الأعلى المحلي للشؤون الإسلامية بقيادة الشيخ عمر خميس، بأن ارتداء النقاب أمر محظور في شتى أنحاء البلاد. وقد حث القادة الدينين على رفع الوعي بهذا القرار وأيضاً بشرح الدواعي التي دفعت الحكومة لاتخاذها. وأكد الرئيس بوجه خاص ما قد صرح به بناء على الحاجة للتعايش السلمي بين المواطنين. "عليكم تنقيف وإرشاد وتوجيه أتباعكم المؤمنين بأهمية التعايش السلمي. يجب أن يعيش المسيحيون والمسلمون في وئام"، على حد تصريح الرئيس.

وفي 3 مارس/آذار، أصدر وزير الإدارة الإقليمية والأمن العام مرسوماً بحل جمعية أنصار السنة المحمدية، والتي روجت للمذهب الوهابي، وفقاً للتقارير، مشيراً إلى أنها تشكل خطراً على الأمن العام.

وقد شجع الرئيس ديبي إتنو التسامح الديني في تصريحاته العامة وحث القادة الدينين على تعزيز العلاقات السلمية بين الجماعات الدينية. كما حث، خلال احتفال عيد الفطر وعيد الأضحى، كل مجموعة دينية على الدعوة إلى الوئام بين جميع المواطنين. وأثنى الرئيس على ما أسماه العلاقات الودية والتفاهم السائد بين قادة الطوائف الدينية المختلفة. وشجع الجماعات الدينية على تقوية صلاتها، التي قال إنها تشكل القاعدة الأساسية للوحدة الوطنية.

وفي 12 ديسمبر/كانون الأول، ترأس الرئيس ديبي إتنو اللقاء السنوي السادس في العيد الوطني للسلام، والتعايش السلمي والندوة الإقليمية للوفاق الوطني وأدلى بتصريحات تبرز أهمية التعايش السلمي بين الطوائف الدينية القائم في البلاد، على حد قوله. كما وعد بمواصلة دعم الحكومة للمجتمعات الدينية بغرض بذل المساعي لبناء السلام.

أنشأت الحكومة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والذي يشرف على الأنشطة الدينية الإسلامية، بما في ذلك بعض المدارس التي تعتمد اللغة العربية ومؤسسات التعليم العالي ومثل البلاد في المحافل الإسلامية الدولية. يقوم المفتي الأكبر، الذي يرأس أيضاً المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بالإشراف على كل الأئمة في المناطق الإقليمية وله السلطة في الحد من الأنشطة التبشيرية للجماعات الإسلامية، وتنظيم محتوى الخطب في الجوامع والسيطرة على أنشطة المنظمات الخيرية الإسلامية.

CHAD

واستمرت الحكومة في تمويل بناء أول كاتدرائية كاثوليكية، وأيضاً ترميم كاتدرائية نوتردام في انجمينا.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

صرح القادة الدينيون، بمن فيهم الأمين العام للكنائس التشادية والإرسالية الإنجيلية للتوافق، ونائب رئيس المؤتمر الأسقفي التشادي التابع للكنيسة الكاثوليكية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بدعمهم لتصريحات الرئيس وتأييد التسامح الديني.

ويتكون المنتدى الإقليمي للحوار بين الأديان من ممثلي الكنائس الإنجيليات، والكنيسة الكاثوليكية والجماعة الإسلامية، واجتمع ثلاث مرات خلال العام بغرض تعزيز التسامح الديني ومكافحة التعصب.

وفي احتفال عيد الأضحى، قام الإمام الشيخ أحمد النور محمد الحلو، مفتي تشاد، بحث المسلمين على التصرف بطريقة مسؤولة، وإظهار التضامن والتسامح، والدعوة إلى السلام والوحدة في شتى أنحاء البلاد. وقال: "على المسلم أن يكون قدوة لأن الإسلام هو في الأساس دين السلام. لذلك يجب على المسلم أن يكون صانع سلام، ومعلماً اجتماعياً وليس مفجراً انتحارياً." وبالإضافة لذلك، رحب بما أسماه الجهود الحكومية لمناهضة بوكو حرام بطريقة فعالة.

استمر القادة الدينيون المسلمون، والروم الكاثوليك، والبروتستانت في بذل المساعي المشتركة لتعزيز التسامح الديني والتعايش السلمي مع اللاجئين والعائدين من جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي العادة حضر المسلمون والمسيحيون طقوس واحتفالات بعضهم البعض.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

اجتمع السفير الأمريكي وممثلو السفارة بشكل منتظم مع المسؤولين الحكوميين لمناقشة المساعي الرامية لمناهضة التوجهات الدينية المتطرفة وتعزيز التسامح الديني. وعملت السفارة على تعزيز التسامح الديني عن طريق المشاركة الدبلوماسية وحملات التوعية، بما في ذلك الزيارات وورش العمل والبرامج الثقافية. كما التقى السفير ومسؤولو السفارة بصفة متكررة مع الإمام الأكبر ومع قادة الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية لمراقبة وتعزيز الحرية الدينية ومناقشة قضايا مثل الحظر على ارتداء النقاب.

استضاف السفير مأدبة عيد الفطر التي حضرها أكثر من 40 من القادة الدينيين بمن فيهم مسيحيون ومسؤولون حكوميون. وناقش مسؤولو السفارة والمدعوون موضوعات الحرية الدينية والتسامح في البلاد.